وانما نصف به لكونه حيث قال وانما يتصف بهم القضاء لكن فيما لا يزال قوله بل كل زمان
اي من الازمنة الكائنة حد لوك لفظ كلام الله انما هو بالنسبة الى زمان سابق لا بالنسبة الى
التكلم والكلام والمتكلم كما هو في مدلولات الفاظنا قال الشارح وقد قيل ان محمد الخ
هذا ظاهر ان المصنف لم يحط بهذا القول بل هو قول من تقدمه مع انكار على نسبة الى
ان محمد الشهرستاني صعود على المصنف والا فكون ذكره تأييدا للقول وقلع هذا الكلام كان م
بعض المتأخرين قوله مشترك لفظي الخ قال الظاهر ان المصنف لا يعني الكلام النفسي كالقول
وانما خالف لاصحاب الاشعري في ان اللفظ القديم وان مقصود الاشعري اثبات
قدم الله فلا يخالفهم الآن وفي المقصد انه مقصود دليل ظاهر عنده ويقولون بالاشتراك
اللفظي كما هو يقولون به وان لم يكن ضرورة لاحد منهما في التزام خصوص الاشتراك اللفظي
لجواز اختلاف الاحكام بحسب الافراد فان المعنى كان يشمل الالفاظ كما مر من ان كل لفظ باقي معنى م
له معنى غير ما يقصد من اللفظ ثم لا يغفل عن التخالف فيما يعني ما نقلنا عن
شرح التجريد الاصل عن قدماء الاشاعرة في جواب استدلال المعتزلة على كونه الفاظا
بانه مشترك لفظي ويعني ما نقله عن المصنف مذهبهم بان العبارات انما سمي كلاما
مجازا لدلالته على ما هو الكلام الحقيقي الخ فانظر هل يمكن التوفيق قوله اذ اللفظ المشترك
الخ ذلك ليس لعدم ارادة كلاهما وان لم يعين خصوص احدهما فايراد الاشتراك
لهذا الجزم لا يصح ارادة الواحد والآن فعلى تعدد الاشتراك المعنوي ايضا يصح اخذه كله
بمعنى ارادة فرد دون آخر الايجاب الكلي غير لازم فالتزام الاشتراك اللفظي ينفع هذا الا فردوس م
ويصح اخذه كله ففائدة التثبت بكونه مشتركا لفظيا اثنان احدهما الجزم بان المراد
احدهما وان لم يتعين بخصوصه وثانيهما عدم الجزم والجامع لعدم كلية الايجاب قوله
في النواة الواحدة والاعتداء في حال النمو لا لحدث فوجه ما قدمه لم يكن بل يريد
في كل مادة كائنة فيهما بان الغذاء المنتشر في الانواع المختلفة يوجد في كل ما فيه حين
نامية قوله وطال استعداده الخ بل قال ان الزمان من الازل الى الابد حاضرة خصوصا عندهم م
عند الصوفية في شرح اصطلاحات الصوفية لان الدائم هو امتداد الحضرة الالهية التي
يندرج فيها الازل في الابد وكلاهما في الوقت الحاضر لظهور ما في الازل على احايين الابد وكل
منهما مجمع الازل والابد فتجده الازل والابد والوقت الحاضر فلذلك قال
ناظر الزمان

قوله ناظر الزمان واصل الزمان السرمدي لان الآنات الزمانية تعكس عليه وتوارت
الحاضر فلذلك نظرت بها احكامه وصوره وهو ثابت على حاله دائما (١٢) وقد
نضاف الى الحضرة العندية بقوله عليه الصلاة والسلام ليس عند ربك صباح ولا مساء
انتهى قال الشارح ثلاثة لدوري لا ان يكون الفرق الخ ان اراد انحصار الفرق فيهم فمم
وان لم يرد ولا يتم ما ذكره قوله ان اردتم اختلاف الحقيقة نختار ان اردتم الحقيقة
المعهودة بالاصطلاح المقرر المعروف او ارادوا المجاز او الاعم منها والمجاز كان الحاصل
ان الاحتمالات في الحقيقة اربعة الاول المعهودة كما هي المعروفة كحقيقة الانسان والكون
والثاني الحكاية الحاكاة بتوجه ان ما نحن فيه من هذا القبيل بلا شك في الاطلاق والثا
لث الاعم منهما بعموم المجاز والرابع كلاهما معا جمعا بين الحقيقة والمجاز والوضع الا
حتمالات العقلية في بادئ الرأي بلا مناقشة في الجواز وعدم بحسب العرف واللغة فلا
تنتهي البحث الى المناقشة اللفظية وكذا المجاز فيهما احتمالات اربعة فالعشرة محصل م
احتمالات وكذا في الشق الثاني فانه قال اذا لم يوجب اختلاف الحقيقة يلزم المجاز
وحاصله انه اذا اتحد في الحقيقة يلزم المجاز باختلاف الحقيقة والمجاز بالمعنى الاول
لا الرابع هو ملزم حدوث القديم كما سيذكره الخ في الشق الثاني والثالث الاعم
لاستحالة فيه لجواز تحقق العام في ضمن الاول وعلى الثاني والرابع بجواز انه
لا يوجب الاختلاف كما في الشق الثاني ولا يلزم المجاز المستحيل واما اللازم هو المحاكاة
كانه والمجاز في هذا المعنى ولا استحالة فيه وقس على ما ذكره الاحتمالات الا
الباقية فتوقف بعضها بمنع اللزوم او لا يمنع المجاز او تارة يمنع لزوم خروجهم كلاهما
هما في الشق الاول وفي بعضها بمنع الاستحالة وفي بعضها كلاهما وفي بعضها
بمنع الحصر ففصلها واحدا واحدا المحال كما ذكر ان كنت ممن يريد التحقيق والتوفيق
والاختلاف في الحقيقة بالمعنى الاول يتصور بوجهين السلب الكلي والجزئي والمراد هو السلب
في الكل والاختلاف في النوع وهو الرابع هو سلب الكلي والمراد هذا وان حمل
ملاحظة ثم اعلم ان ما ذكره يجري في جميع صفاته تعالى بالتمثيل
بانه ان تعالى ان الوقوع يكون علما وعلم بعده فلا هو بان علمنا قائم حادث
وعلمه كامل ازلي وهو هذا الفرق ان اوجب اختلاف الحقيقة الى آخر دليله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)